

# جمهورية مصر العربية



## معهد التخطيط القومي

### سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٦٣٩)

مدى تطبيق المحاسبة الإدارية البيئية  
من قبل منظمات الأعمال بالدول النامية

أعداد

د. خالد جبر (التحرير)

خيري زوي (أستاذ مساعد)

مركز البحوث الاقتصادية ونفوس التخطيط

أكتوبر ٢٠٠٩

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة - مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box:11765

مدى تطبيق المحاسبة الإدارية البيئية من قبل  
منظمات الأعمال بالدول النامية

دكتور/ خالد عبد العزيز عطية

خبير أول (أستاذ مساعد)

مركز التنبؤ الاقتصادي ونماذج التخطيط

## مقدمة:

على الرغم من تفاقم المشكلات البيئية في العقود الأخيرة، نلاحظ أن عدد قليل من منظمات الأعمال بالدول النامية هي التي أصبحت تظهر اهتمامها بالقضايا البيئية، وذلك من خلال بيان حرصها على تطبيق التكنولوجيا النظيفة الصديقة للبيئة، أو من خلال بيان حرصها على التخلص من مخلفاتها الصلبة أو السائلة أو الغازية إما بإعادة تدويرها أو باستخدام الطرق الآمنة بيئياً للتخلص منها، ويتم ذلك غالباً كاستجابة للضغوط المجتمعية التي تمارسها المنظمات الغير حكومية، وليس كاستجابة لضغوط حكومات تلك المنظمات؛ وتشير الأدبيات إلى وجود مدخلين يمكن لمنظمات الأعمال تبني أي منهما في التعامل مع المشكلات والقضايا البيئية التي تواجهها؛ المدخل الأول ويعرف بمدخل نهاية الأنبوب، وهو يتعامل مع التلوث والتدهور البيئي بعد حدوثه؛ والمدخل الثاني ويعرف بالمدخل الاستباقي/الوقائي، وهو يهدف إلى مواجهة ومنع التلوث والتدهور البيئي ولكن قبل حدوثه. وباستقراء الوضع الحالي لواقع ممارسات منظمات الأعمال في الدول النامية تجاه التعامل مع البيئة وقضاياها، نجد أن معظم تلك المنظمات تتبنى بتطبيق المدخل الأول عند مواجهة المشكلات والقضايا البيئية، في حين نجد أن معظم منظمات الأعمال في الدول المتقدمة تتبنى تطبيق المدخل الثاني عند مواجهة نفس المشكلات والقضايا البيئية (راجع: UNEP, 2005; Kjaerheim, 2005; Medley, 1997).

وتشير الأدبيات المتعلقة بتطبيق كلا المدخلين السابقين أن تطبيق المدخل الثاني، في الأجلين المتوسط والطويل، يعد هو الأفضل مقارنة بالمدخل الأول، وذلك عند مقارنة مقدار العائد/التكلفة المحققة من كل منهما، حيث أوضحت نتائج بعض الدراسات أن ما تتحمله منظمات الأعمال من تكاليف تستهدف منها منع التلوث أو التدهور البيئي المرتبط بأنشطتها قبل وقوعه يعادل جزء واحد فقط من عشرة أجزاء من قيمة التكاليف التي تتحملها نفس المنشآت عندما تقرر التخلص من نفس التلوث ولكن بعد حدوثه (راجع: Lange, 2009; Milne, 1996; Pantazi and Stanciu, 2003)؛ ولهذا يمكن تفسير تبني منظمات الأعمال في الدول النامية لتطبيق المنهج الأول (أي تحمل التكلفة بعد حدوث التلوث)، وتردها وعزوفها عن إتباع وتطبيق المنهج الثاني (أي إنفاق التكلفة لمنع حدوث التلوث) إلى ثلاثة من العوائق الرئيسية هي العوائق التنظيمية/المؤسسية، والتي تعني أن الهياكل التنظيمية/المؤسسية الحالية لمنظمات الأعمال بالدول النامية لا تسمح لبعض الأطراف الخارجية مثل المستثمرين والحكومات أن تمارس أية ضغوطات أو تأثيرات على القرارات الإدارية لتلك المنظمات، وبما يمكن أن تدفعها في اتجاه البدء في تنفيذ مشروعات لمنع التلوث قبل حدوثه، مما قد ينتج عنه تفاقم وتعقد المشكلات البيئية عندما تقرر منظمات الأعمال مواجهتها بعد حدوثها؛ والعوائق الاقتصادية والمالية، التي تتمثل في صعوبة قيام العديد من منظمات الأعمال بالدول النامية بحساب تكلفة/عوائد مشروعات حماية البيئة ومنع التلوث البيئي، وبالتالي تضعف قدرتها توفير التمويل اللازم لتنفيذ مثل تلك المشروعات من مصادر التمويل المحلية والخارجية؛

وأخيراً العوائق النفسية والاجتماعية، التي تتمثل في غياب أو ضعف الإحساس بأهمية المسؤولية الاجتماعية، والتي يعد من أهم متطلباتها الحفاظ على البيئة ومواردها، لدى معظم مديري منظمات الأعمال بالدول النامية، بالقدر الذي يتطلبه ويتوقعه المجتمع من تلك المنظمات، وهذا من شأنه أن يؤجل أو يعوق تنفيذ العديد من المشروعات والاستثمارات البيئية، التي يمكن أن تقوم بها منظمات الأعمال في الدول النامية وتهدف إلى المحافظة على البيئة ومواردها.

ولقد توصلت الدراسات والبحوث، التي أجريت على منظمات الأعمال في الدول المتقدمة والنامية، بهدف رصد ومعرفة تصرفات تلك المنشآت تجاه التعامل مع القضايا والموارد البيئية، المرتبطة بأنشطتها الاقتصادية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى أنها عادة ما تقوم بما يلي (راجع: Lodhia, 2001; Schaltegger et al., 2001, 2002; Burritt and Saka, 2006)؛ لتحسين الفرص لتقليل تكاليف الطاقة والمواد الخام والمخلفات؛ وتجه إلى الاستجابة للقوانين البيئية في النهاية (أي بعد وقوع الحدث البيئي)، وذلك على الرغم من أن منع التلوث قد يحقق كفاءة تكاليفه أكثر في الأجلين المتوسط والطويل؛ وبدأت تواجه الالتزامات البيئية نتيجة لأحداث بيئية لم تتسبب فيها؛ وتفشل في الاهتمام بالأمور البيئية الموجودة في الاستثمارات الجديدة رغم تأثيرها المتوقع على الأرباح؛ وتواجه صعوبات في حصولها على الخبرة في تصريف منتجاتها للعملاء نوى الوعي البيئي؛ وتواجه صعوبات في تقدير واحتساب بعض أنواع التكاليف البيئية مثل تكاليف التخلص من المخلفات بجميع أنواعها، بإعادة تدويرها أو بالتخلص الأمن بيئياً منها؛ وتفشل في تخصيص وتوزيع التكاليف البيئية بطريقة تناسب طبيعتها، وبالتالي صعوبة ربطها بالنشاطات أو المنتجات أو المراحل المسببة لها أو المستفيدة منها؛ وأخيراً، لا تستطيع الاستفادة بالقدر المطلوب من النتائج الكمية والمالية للمقاييس البيئية في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات.

وبالإضافة لما سبق، فقد نتج عن تزايد الوعي البيئي لدى العديد من أصحاب المساح المرتبطة قراراتها وأنشطتها بأداء منظمات الأعمال مجموعة من الضغوطات التي كان لها دور بارز في دفع تلك المنظمات باتجاه حماية البيئة ومواردها وتحقيق ما يعرف بالأداء البيئي المستدام؛ وتمثلت تلك الضغوطات فيما يلي: ضغوط القياس والإفصاح البيئي، وهو يعبر عن الضغوطات التي أصبح يمارسها أصحاب المصالح على المنشآت من أجل القيام بالقياس الإفصاح عن أدائها البيئي بصورة اختيارية وتطوعية، وذلك إما في خارج أو داخل حساباتها وتقاريرها المالية أو غير المالية (راجع: Dunk, 2007; AICPA, 2004; Bebbington et al., 2001)، وذلك بالاسترشاد بما يعرف بمعايير أو مبادرات القياس والإفصاح العالمية؛ ضغوط الموردين، وهي تمثل الضغوط التي أصبحت تمارسها المنظمات كبيرة الحجم على مورديها للالتزام بمواصفات أنظمة الإدارة البيئية؛

والضغوط المالية وهي تمثل الضغوط المتولدة عن نمو وتزايد المسؤولية والوعي البيئي لدى المستثمرين، والتي قد تظهر في مطالبتهم بتحويل مؤشرات أداء الأسواق المالية العالمية/المحلية إلى مؤشرات أداء بيئية ومستدامة، بأن تأخذ في اعتبارها حماية البيئة ومواردها، وذلك من خلال قيام منظمات الأعمال المتداولة أسهما بتلك الأسواق بالقياس والإفصاح عن معلومات أدائها البيئي؛ الضغوط القانونية والرقابية وهي تمثل الضغوط التي تمارسها الجهات القانونية والرقابية على منظمات الأعمال بهدف حثها على التقليل من معدلات إنتاجها للغازات السامة والمواد الخطرة الملوثة للبيئة؛ الضغوط الضريبية التي تمثل قيمة للضرائب التي قد تفرضها الحكومات على استخدام بعض المواد الضارة للبيئة للحد من استخدامها مثل ضريبة الكربون والضرائب على الوقود والإنبعاثات الغازية السامة وكذلك المداخن والتخلص من المخلفات؛ وأخيراً، ضغوطات الاتفاقيات الدولية، والتي من أمثلتها الضغوط التي قد تنشأ نتيجة الالتزام ببعض المعاهدات الدولية التي قد تلزم بعض الدول، وبالتالي تلزم منظمات الأعمال بتلك الدول، بإطلاق حدود معينة من الملوثات أو بالتخلي عن استخدام بعض المواد الضارة بالبيئة (راجع: EPA, Barth and McNicols, 1994; Schaltegger and Muller, 1997; Stanko et al., 2006; GRI; 2007).

فالنتائج السابقة تبرز بوضوح تأثير كل أنشطة منظمات الأعمال بالقضايا البيئية، ومنها نشاط المحاسبة، التي بدأ ظهور تأثيرها بالنواحي البيئية في قيامها بالقياس والإفصاح البيئي داخل أو خارج التقارير والقوائم المالية الداخلية والخارجية التي تقدمها منظمات الأعمال للجهات المهمة بأدائها. لذلك تواجه المحاسبة الآن تحدياً مهماً وهو كيفية المحاسبة عن البيئة وقضاياها، ليس فقط في شكلها التقليدي من خلال القياس والإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير الكمية والمالية الحالية لمنظمات الأعمال، وإنما في بيان كيف أن يكون لها دور فاعل في تحسين مستوى الأداء البيئي لمنظمات الأعمال. فتطبيق المحاسبة البيئية بمفهومها الشامل يمكنه مساعدة منظمات الأعمال في مواجهة تلك التحديات، حيث يمكنها توفير معلومات عن الأداء البيئي لكافة الأطراف الداخلية والخارجية المرتبطة بقراراتها بأنشطة تلك المنظمات (راجع: Birkin, 1996; Deegan, 2003; Scavone, 2006; Schaltegger, 2009)؛ ولهذا ويمكن تفسير الاهتمام المتزايد من قبل المحاسبة بالقضايا البيئية باعتباره ردة فعل طبيعية للاهتمام المتزايد الذي أصبحت تعطيه العديد من الأطراف من أصحاب المصالح (من داخل وخارج المنشآت) للأداء البيئي للمنشآت، ويأتي على رأسها أصحاب المصالح الداخلية المهمة بالأداء البيئي للمنشآت وهم الإدارة والعاملين، بينما يأتي على رأس أصحاب المصالح الخارجية المهمين بالأداء البيئي للمنشآت حملة الأسهم والمستثمرون والعملاء والجهات الحكومية وغيرهم.

لهذا فإن نظم المحاسبة الإدارية التقليدية، باعتبارها إحدى النظم المحاسبية المطبقة حالياً من قبل منظمات الأعمال في الدول النامية، أصبحت تعاني من عدة أوجه للقصور تمثلت في عدم القدرة على قيامها بفصل عناصر للتكاليف البيئية عن باقي عناصر التكاليف الغير مباشرة الأخرى؛ وعدم وجود القدرة على القيام بتحديد وقياس وتحليل التكاليف البيئية المرتبطة بأنشطتها الاقتصادية؛ وعدم القدرة على إنتاج مؤشرات كميّة أو ماليّة يمكن الاعتماد عليها في الحكم على الأداء البيئي للمنشآت؛ وعدم القدرة على إنتاج معلومات عن الأداء البيئي يمكن استخدامها في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات؛ وعدم وجود طرق واضحة يمكن تطبيقها لفصل عناصر التكاليف البيئية، المرتبطة بالأنشطة والمنتجات والمراحل المستفيدة منها، عن باقي عناصر التكاليف الأخرى؛ وعدم القدرة على القيام بتخصيص وتوزيع التكاليف البيئية بعدالة على الأنشطة والمنتجات والمراحل المستفيدة منها؛ وعدم القدرة على القيام بالتسعير الصحيح للعديد من المنتجات، وذلك نتيجة المساواة بين المنتجات الملوثة وغير الملوثة للبيئة عند تخصيص وتوزيع التكاليف غير المباشرة، متضمنة التكاليف البيئية وفقاً لطرق التخصيص الحالية؛ وعدم القدرة على توفير معلومات عن تكاليف حماية البيئة الحالية والمستقبلية؛ وعدم القدرة على توفير معلومات عن تكاليف معالجة الانبعاثات والحد من التلوث؛ وعدم القدرة على توفير معلومات عن تكاليف معالجة المخلفات؛ وعدم القدرة على توفير معلومات عن تحقيق وفورات من تطبيق برامج وسياسات الإنتاج النظيف؛ وأخيراً عدم القدرة على توفير معلومات عن تكاليف/عوائد الاستثمار البيئي (راجع: Baily and Soyaka, 1996; UNDS, 2000, 2003; Savage, 2003; IFAC, 2005; Hajeka and Miask, 2009).

وانطلاقاً مما سبق، يمكننا القول بأن أنظمة المحاسبة الإدارية التقليدية المطبقة حالياً في منظمات الأعمال بالدول النامية فشلت بدرجة كبيرة في إعادة تشكيل أدائها وفقاً للاهتمامات البيئية لمنظمات الأعمال، وذلك بهدف مساعدتها في توفير المعلومات البيئية التي تحتاجها الإدارة والعاملين، وتحديد فرص تخفيض التكلفة والفرص البيئية الأخرى، وتسعير المنتجات والخدمات التي تنتجها تلك المنظمات بطريقة غير صحيحة، تكون قد ساهمت بشكل كبير في زيادة خطر فشل العديد من القرارات التشغيلية والاستثمارية القصيرة ولطويلة الأجل، وبالتالي تكون قد أخفقت في المساهمة في تطوير وتحسين الأداء البيئي لتلك المنظمات، ومن ثم وجب تغييرها أو تطويرها بما يعرف بأنظمة المحاسبة الإدارية البيئية. فالمحاسبة الإدارية البيئية بما تمتلكه من أدوات وأساليب يمكنها أن تساعد منظمات الأعمال بالدول النامية على توفير احتياجاتها من البيانات والمعلومات البيئية المرتبطة بكافة أنشطة وعمليات تلك المنشآت، ولهذا فمعلومات وبيانات المحاسبة الإدارية البيئية يمكنها أن تساعد المنشآت في اتخاذ القرارات الإستراتيجية السليمة بيئياً أولاً، ويمكنها أيضاً مساعدة تلك المنشآت في اتخاذ كافة القرارات التشغيلية المرتبطة بأنشطتها المختلفة ثانياً. وتوجد مجموعة من العوامل دفعت المنشآت والحكومات في اتجاه

زيادة الاهتمام بتطبيق المحاسبة الإدارية البيئية، وكان من أهم تلك العوامل؛ ارتفاع وتزايد الضغوط التي أصبحت تمارس على المنشآت والحكومات من قبل كافة أصحاب المصالح الداخلية والخارجية المهتمة بالقضايا البيئية والأداء البيئي لتلك المنشآت؛ والاتجاه المتنامي نحو زيادة قيمة التكاليف البيئية للمنشآت، بما يعكس خطورة وتدهور الوضع البيئي؛ وأخيراً، ظهور العجز في كفاءة وملئمة الأنظمة المحاسبية لمنظمات الأعمال عندما تقرر التعامل مع القضايا والمشكلات البيئية.

لهذا فإنه يمكننا القول بأن المحاسبة الإدارية البيئية، كأحد مكونات المحاسبة البيئية، وبما تتطلبه من ضرورة القيام بالقياس والإفصاح عن معلومات الأداء البيئي لمنظمات الأعمال، تعد في حقيقة الأمر امتداداً وتطويراً لأنظمة المحاسبة الإدارية التقليدية المطبقة من قبل منظمات الأعمال؛ ولهذا فإن الدراسة الحالية تتبنى التعريف الشامل الذي أقره الإتحاد الدولي للمحاسبين للمحاسبة الإدارية البيئية، والذي يعرفها بأنها الأداة التي يمكن لمنظمات الأعمال من خلالها القيام "بإنتاج وتحليل واستخدام المعلومات الكمية والمالية ذات العلاقة بالأداء البيئي لمنظمات الأعمال بهدف تحسين كلا من أدائها الاقتصادي والبيئي". ولهذا أصبحت المحاسبة الإدارية البيئية، بما تتضمنه من أدوات وأساليب، تعد من أهم الأدوات التي أصبح يعتمد عليها كافة متخذي القرارات من أصحاب المصالح من داخل وخارج منظمات الأعمال، وخاصة الإدارة والعاملين والعملاء والموردين والحكومات والجهات المانحة للتمويل وشركات التأمين، لما يمكن أن تلعبه من دور فاعل في تقوية تطبيق مبدأ المساءلة والمحاسبية البيئية لتلك المنظمات عن أدائها البيئي؛ وتوضح الدراسات السابقة أن تطبيق المحاسبة الإدارية البيئية قد تم بشكل موسع من قبل العديد من منظمات الأعمال، ذات الأحجام والنشاطات المختلفة، في عدد كبير من الدول المتقدمة وفي عدد قليل جداً من الدول النامية؛ ومن هنا تبرز مساهمة الدراسة الحالية في سدها لتلك الفجوة أو العجز في تلك النوعية من الدراسات من قبل منظمات الأعمال بالدول النامية، حيث أنها تركز بصفة أساسية على بيان كيف يمكن لمنظمات الأعمال بالدول النامية الاستفادة من تطبيق المحاسبة الإدارية البيئية بهدف تحسين أدائها الاقتصادي والبيئي، بل و مساعدتها على القيام بدور فاعل في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال مساعدتها على القيام بالحفاظ على البيئة ومواردها.

وعادة ما يقلل مسؤولي الإدارة العليا في منظمات الأعمال بالدول النامية من أهمية قيام منظمات بتلك الدول بالقياس والإفصاح الكمي والمالي عن معلومات أدائها البيئي، في حين نجد أن الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة تبرز وتؤكد فائدة وأهمية قيام منظمات الأعمال، على اختلاف أحجامها ونشاطاتها ونمط ملكيتها، بتطبيق المحاسبة الإدارية البيئية، بما تتطلبه من ضرورة القيام بالقياس والإفصاح العيني والمالي عن معلومات الأداء البيئي المرتبطة بالنشاط الاقتصادي لتلك المنظمات، للعديد من الأطراف منها منظمات الأعمال

ذاتها الحكومات والمجتمعات وباقي الأطراف من أصحاب المصالح مثل العملاء والموردين والمستثمرين والجهات التمويلية وشركات التأمين،.... الخ؛ فقد أوضحت نتائج إحدى الدراسات أن النفقات البيئية المباشرة، المحسوبة وفقاً لإطار المحاسبة الإدارية البيئية، لبريطانيا في عام (1999) قدرت بحوالي أربعة عشر بليون جنيه إسترليني، وأن ما تم إنفاقه في نفس العام لمواجهة المشكلات والقضايا البيئية قدر بمبلغ ثمانية بلايين جنيه إسترليني؛ كما أوضحت تقارير شركة (Mitsubishi Electric) العالمية أن تكاليف أنشطة الحماية البيئية للشركة وفروعها، البالغ عددها (45) حول العالم، والمحسوبة وفقاً لإطار المحاسبة الإدارية البيئية للعام (2000) قدرت بحوالي (18.81) بليون دولار؛ وفي دراسة أخرى أجراها المعهد الدولي للموارد الطبيعية (WRI) قدرت قيمة التكاليف البيئية المحسوبة وفقاً لإطار المحاسبة الإدارية التقليدية لمنظمات الأعمال العاملة في قطاع البترول الخام بحوالي (3%) من إجمالي التكاليف التشغيلية، ولكن بعد تحديد وفصل تلك التكاليف بشكل دقيق وفقاً لإطار المحاسبة الإدارية البيئية، وجد أن قيمة التكاليف البيئية قد وصلت لحوالي (22%) من إجمالي التكاليف التشغيلية؛ وفي دراسة أخرى تم فيها تطبيق المحاسبة الإدارية البيئية من قبل إحدى منظمات الأعمال الكندية قدرت التكاليف البيئية المحسوبة بمبلغ (4.895) مليون دولار، وذلك مقارنة بمبلغ (2.196) مليون دولار الممثل لقيمتها قبل التطبيق؛ وفي دراسة أخرى قامت بها شركة (Xerox) بالاستفادة من تطبيق المحاسبة الإدارية البيئية في تغيير نمط وطريقة تغليفها لمنتجاتها، حيث تحولت من نمط تغليف المنتج بغلاف يمكن استخدامه مرة الواحدة إلى نمط التغليف للمنتج ذو الاستخدام المتعدد، مما نتج عنه تخفيض التكلفة الكلية لكل وحدة من منتجاتها بحوالي (12.08) دولار (راجع: Krishnan 1996; Rangamathan 1996; WRI, 1995; and Lave, 2001; Bennett, 2004; Gale, 2006a, b)؛ وفي دراسة أخرى وجد أن قيمة التكاليف البيئية بعد فصلها وحسابها أيضاً وفقاً لإطار المحاسبة الإدارية البيئية، قد وصلت قيمتها في حدود (20%) من إجمالي التكاليف التشغيلية؛ وقد توصلت نفس الدراسة إلى أن تطبيق المحاسبة الإدارية البيئية قد ساهم بشكل مباشر في تخفيض انبعاثات غاز (CO2) بنسبة (53%) وذلك مقارنة بمعدلات انبعاثه السابقة قبل التطبيق؛ وأخيراً توصلت إحدى الدراسات إلى أن تطبيق نظام المحاسبة الإدارية البيئية، قد نتج عنه زيادة قيمة الأرباح السنوية، لأحد مصانع الأخشاب بالأرجنتين، بما يعادل (24%) من قيمة الإيراد السنوي للمصنع (راجع: UNDSO, 2006; IFAC, 2005; Godschalk, 2003)؛ فالنتائج السابقة تبرز بوضوح أن قيام منظمات الأعمال بالقياس والإفصاح عن التكاليف البيئية، وفقاً لإطار المحاسبة الإدارية البيئية، من شأنه أن يساعد تلك المنظمات والحكومات والمجتمعات في الدول النامية، على القيام بالتركيز على تحديد ومعرفة أنواع التكاليف البيئية عالية القيمة، وذلك بهدف العمل على تخفيضها؛ حيث يظهر لنا بوضوح من النتائج السابقة مدى كبر حجم تلك التكاليف، وبالتالي عظم تأثيرها على العديد من القرارات القصيرة والطويلة الأجل في منظمات الأعمال، والتي من أمثلتها قرارات تسعير المنتجات، وتصميم وتحسين نوعية المنتجات، والتخلص من المخلفات، وتطبيق



سياسات الإنتاج للنظيف، وإغلاق خطوط إنتاجية قائمة أو فتح خطوط إنتاجية جديدة، واقتناء الآلات والمعدات صديقة للبيئة....الخ.

وتأسياً على ما سبق، فإن منظمات الأعمال في الدول النامية أصبح لزاماً عليها أن تهتم بتطبيق المحاسبة الإدارية البيئية بشكل مباشر وغير مباشر؛ بل أصبح لزاماً عليها التخلص من اعتقادها الخاطئ بأن الاهتمام بالقضايا والمشكلات البيئية، بهدف الحفاظ على البيئة ومواردها، إنما يمثل في حقيقته قيماً على ربحيتها الاقتصادية، من خلال ضرورة التزامها بحسن استخدام أنشطتها للموارد البيئية، و من خلال ضرورة التزامها بالإنفاق على أنشطتها لخفض معدلات انبعاثاتها ومخلفاتها البيئية؛ بل على العكس تماماً فإن قيام منظمات الأعمال بالدول النامية بتطبيق المحاسبة الإدارية البيئية من شأنه أن يعمل على تزايد قدرات تلك المنظمات على مواجهة المشكلات والتحديات البيئية التي تواجهها، وبالتالي تمكينها من زيادة أرباحها الاقتصادية؛ من خلال مساعدتها على تخفيض تكاليفها الإنتاجية بشكل عام، و تخفيض تكاليفها البيئية بشكل خاص؛ ومن خلال مساعدتها على القيام بتقليل الآثار البيئية الضارة لأنشطتها الاقتصادية على البيئة ومواردها؛ ومن خلال مساعدتها في القيام بدور فاعل في تحقيق معدلات نمو مستدامة لأدائها ولمجتمعهما في الأجل المتوسطة والطويلة. ولهذا فإن الدراسة الحالية تؤكد على أهمية وضرورة قيام منظمات الأعمال بالدول النامية بتطبيق المحاسبة الإدارية البيئية، وذلك من خلال قيامها بتحديد المشكلات والتحديات البيئية التي تواجه منظمات الأعمال بتلك الدول؛ ثم قيامها ببيان كافة المنافع والفوائد التي سوف تعود على منظمات الأعمال والحكومات والمجتمعات عند قيامها بتطبيق المحاسبة الإدارية البيئية؛ ثم تقييم واقع التطبيق/الممارسة الحالية للمحاسبة الإدارية البيئية من قبل منظمات الأعمال بالدول النامية، وذلك من خلال تقييم واقع التطبيق الحالي للمحاسبة الإدارية البيئية بإحدى الدول الناشئة في هذا المجال وهي المملكة، وذلك من خلال القيام بتقييم مستويات قيامها بالقياس والإفصاح الكمي والمالي عن معلومات أدائها البيئي المرتبطة بنشاطها الاقتصادي؛ وكذلك القيام بتحديد الصعوبات والتحديات التي يمكن أن تعوق قيام منظمات الأعمال بتلك الدول عند قيامها بتطبيق المحاسبة الإدارية البيئية؛ وأخيراً إبراز الدور الفاعل الذي يمكن أن تلعبه حكومات الدول النامية لتشجيع ودفع منظمات الأعمال باتجاه تبني تطبيق المحاسبة الإدارية البيئية، و بالتالي تمكينها من تحقيق التنمية المستدامة.

### أهداف الدراسة:

مما سبق يمكننا ملاحظة مدى أهمية تطبيق وجود نظام للمحاسبة الإدارية البيئية داخل منظمات الأعمال، على اختلاف أنشطتها وأحجامها ونمط ملكيتها، فهو نظام متكامل يهتم بكافة تعاملات المنظمات الاقتصادية والبيئية، و بالتالي هو يؤثر ويتأثر بالمجتمع وبالبيئة ومواردها. لذا نجد انه المطلوب التوسع في أهداف المحاسبة الإدارية

التقليدية لتشمل البيئة وقضاياها، من خلال تطوير المناهج والأدوات والأساليب، لتناسب والدور المطلوب والمتوقع منها في تدعيم قرارات إدارة منظمات الأعمال في الدول النامية، خاصة التي تهدف منها إلى تحسين كفاءة الأداء البيئي، والحفاظ على الموارد الاقتصادية للمجتمعات، بل والعمل على تميمتها كطريق لتحقيق الاستفادة بتلك الدول والمجتمعات، ولتحقيق ما سبق فإن الدراسة الحالية تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على المشكلات والتحديات البيئية التي تواجه منظمات الأعمال في الدول النامية بهدف تقييم مستوى الجهود الحالية المبذولة من قبل تلك المنظمات لمواجهة تلك المشكلات والتحديات.
2. بيان المنافع والفوائد التي يمكن أن تعود على منظمات الأعمال والمجتمع والحكومات وكافة أصحاب المصالح من خلال التزام منظمات الأعمال بتطبيق المحاسبة الإدارية البيئية.
3. تقييم واقع للتطبيق/الممارسة الحالية للمحاسبة الإدارية البيئية من قبل منظمات الأعمال في الدول النامية من خلال:

- تقييم مستويات الممارسة الحالية للقياس الكمي والمالي لمعلومات الأداء البيئي المرتبطة بالنشاط الاقتصادي لمنظمات الأعمال.
  - تقييم مستويات الممارسة الحالية للإفصاح الكمي والمالي لمعلومات الأداء البيئي المرتبطة بالنشاط الاقتصادي لمنظمات الأعمال.
4. تحديد المعوقات التي يمكنها أن تمنع منظمات الأعمال بالدول النامية من تطبيق المحاسبة الإدارية البيئية
  5. تحديد الدور الفاعل الذي يمكن أن تلعبه حكومات الدول النامية في تشجيع منظمات الأعمال على تبني تطبيق المحاسبة الإدارية البيئية.
  6. تقديم مجموعة من التوصيات والإرشادات العملية التي يمكنها أن تساعد منظمات الأعمال في الدول النامية على تعظيم الاستفادة من تطبيق المحاسبة الإدارية البيئية، وبالتالي تدعيم دورها في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال قيامها بالحفاظ على البيئة ومواردها والتأكيد على ضرورة توارثها بين الأجيال.